العدد الخامس
السنة الثالثة - المجلد الأول

المحرَّم ١٤٤١هـ
سبتمبر ٢٠١٩مـ

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

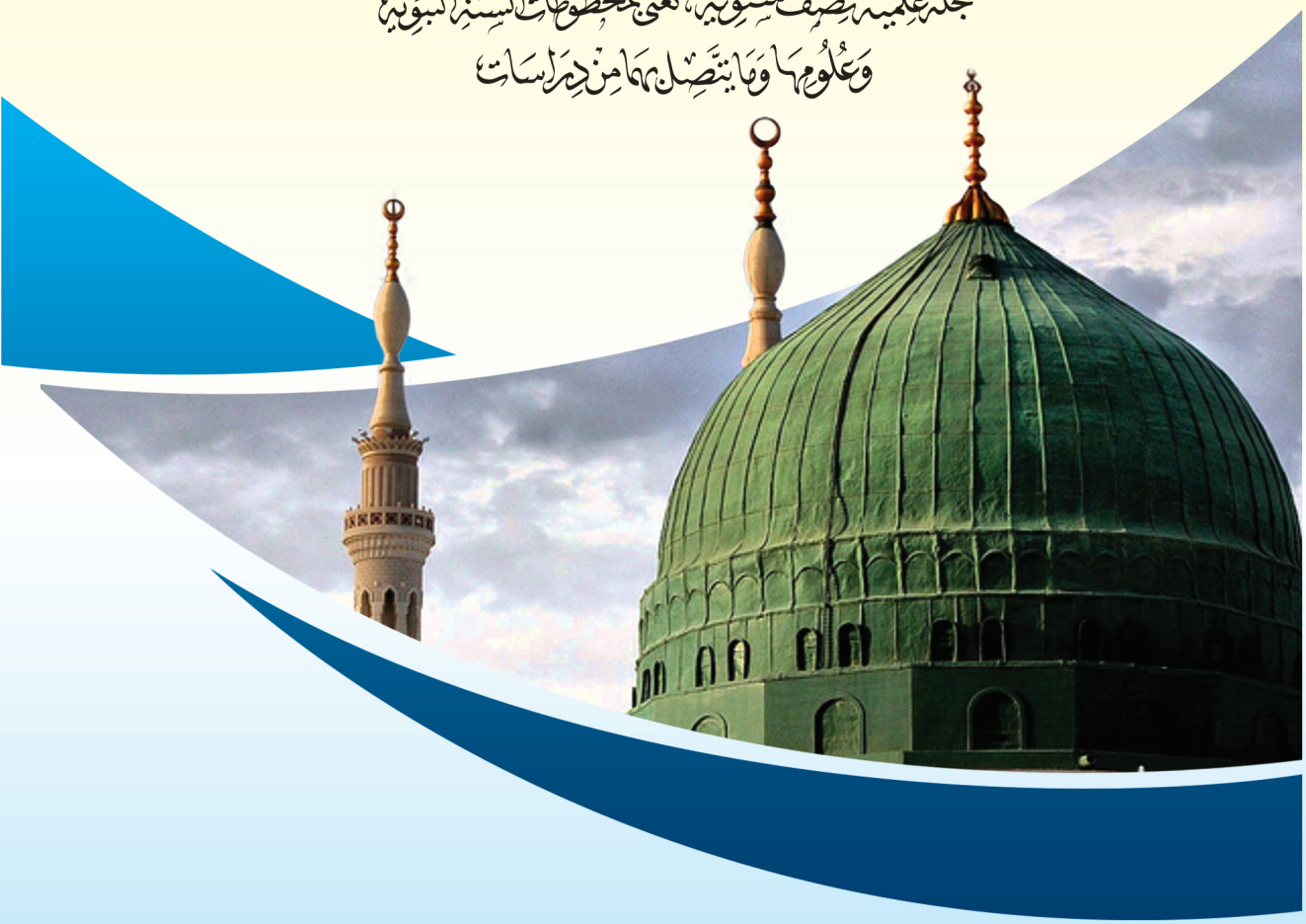

وقف السنة والتراث النبوي

قال عبد الله بن المبارك ﷺ :

« الإسنادُ من الدِّين ، ولولا الإسناد لقَال مَنْ شَاء ما شَاء»

رواه مسلم

رِوَايةٌ وَدِرَايةٌ

بابٌ يُعنىٰ بالدِّراسات المُتَّصِلة بتخريج

الأحاديث والكلام عليها رواية ودراية

مرتبة «الرَّاوي المَقبول» عند المُحَدِّثين

د. كمال حميضة

ملخَّص البحث

تناولتُ في بحثي مرادَ الأئمَّة من قولهم: (فلان مقبول، أو مقبول الحديث) وميَّزتُ في دراستي بين استعمال العلماء قبل ابن حجر، ثمّ استعمال ابن حجر، وذلك لأنّ كلّ من سبق ابن حجر لم يخصَّ (الراوي المقبول) بمرتبة محددة من مراتب الجرح والتعديل، خلافًا لابن حجر في كتابه التقريب.

فاستقرأتُ استعمال نقاد الحديث للفظ (مقبول) من أواخر القرن الثاني الهجري إلى القرن الخامس؛ لأن كل من جاء بعدهم إنما هو مقلد لهم ومهذب لأقوالهم، ثم بينتُ رأي الإمام الذهبي في الراوي المقبول من خلال كتابه الكاشف الذي بيَّن فيه خلاصة رأيه في الراوي.

ثم انتقلتُ لبيان رأي الحافظ ابن حجر في الراوي المقبول في كتابه التقريب، وبينتُ شرطه فيه كما وضَّحه في مقدمة كتابه التقريب.

وخلصتُ من خلال هذه الدراسة، إلى مقصد الأئمة ممن سبق ابن حجر في الراوي المقبول، ثم رأي ابن حجر الذي كان أول من عدَّ المقبول رتبة من مراتب التعديل والجرح.

كما بينتُ الفرق بين قول العلماء: فلانٌ مقبول الحديث. وقولهم: فلانٌ حديثه مقبولٌ. فالأوّل حكمٌ على الراوي، والثاني حكمٌ على حديثه كلّه أو على حديثٍ بعينه.

وأرفقتُ البحث بجدول بينتُ فيه حكم ابن حجر على الرواة المقبولين عند من سبقه من المُحَدِّثين الوارد ذكرهم في البحث.

***

مُقدِّمة

الحمد للَّه رب العالمين، والصلاة والسَّلام على سيِّدنا محمد، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد:

فلقد كان من فضل اللَّه تعالى على هذه الأمَّة، أن حفظَ عليها دينَها وشريعتَها، بما ضمنه سبحانه من حفظ الذكر الحكيم، فقال سبحانه: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩] وهذا الوعد تضمن حفظ السنة النبوية أيضا؛ لأنّها المبينة والمفسرة لكلام الله، فكان حفظها من حفظ القرآن الكريم، وتجلى هذا الحفظ، بأن هيَّأ اللَّه لهذه الأمة رجالًا، بذلوا جهودًا عظيمة في حفظ السنة، ونتج عن هذه الجهود علوم عظيمة، كلها تضافرت للحفاظ على السنة النبويَّة، واستنبطوا منهجًا علميًّا دقيقًا لقياس الحقيقة يتلخَّص في قولهم: «إن كنت ناقلًا فالصِّحة، أو مُدّعيًا فالدليل».

فكانت هذه الأمة سبَّاقة إلى تدوين تشريعها، وتاريخها، وأدبها، من خلال منهجٍ علميٍّ دقيق، يميِّز بين الحقيقة والخيال، والصدق والكذب من الأخبار.

ولم يكن هذا المنهج لأمَّة من الأمم سواها، حتى عُدَّ خصيصة من خصائص هذه الأمة، قال الحافظ أبو علي الغسَّاني: «قد خصَّ اللَّه تعالى هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يُعطها مَن قبلها: الإسناد، والإعراب، والأنساب» [(١)].

ومن أهم دعائم هذا المنهج التاريخيِّ الفريد، ما يُسمى بعلم نقد الرجال أو الجرح والتعديل؛ لأنَّ الأخبار تصل إلينا عن طريق الرواة، وهم يتفاوتون من حيث العدالةُ والضبط، فلا بدَّ من وجود عِلم يدرس هؤلاء الرجال، وأحوالَهم، وتاريخَ

(١) النكت على ابن الصلاح، للزركشي، ١/ ٨٧.

ولادتهم ووفاتهم، ونشأتهم، وإلى أين سافروا، وأيَّ البلاد استوطنوا، ومن هم شيوخهم وتلامذتهم، وأهمُّ من ذلك كلِّه معرفة منزلتهم من حيث الضبط والإتقان في نقل الأخبار، والعدالة والتقوى في السيرة.

فكان هذا العلم كالميزان لقياس الرواة، وإظهار الفروق والترجيح بينهم إذا اختلفوا، وهو ميزان شديد الحساسية لأدنى الفروق بين الرواة، وقد وضع علماء الجرح والتعديل ألفاظًا معينة للحكم على الرواة، يقيس فيهم أمرين أساسيين: العدالة والضبط، مثلًا عندما يتحقق في الراوي العدالة والضبط، نقول: إنَّه ثقة، فإنْ قلَّ ضبطُه، قيل عنه: صدوقٌ، فإن بدرتْ منه أوهامٌ نادرةٌ، يقولون فيه: صدوقٌ ربَّما أخطأ، أو يُخطئ، أو يَهِمُ، فإن زادت قليلًا، قالوا فيه: صدوقٌ له أوهامٌ، فإن زادت قالوا: صدوقٌ سيِّيء الحفظ، فإن زادت قالوا: فيه لِينٌ، فإن زادت قليلًا قالوا: ليِّن الحديث، وهكذا باقي الألفاظ والأحكام، فألفاظ الجرح والتعديل هي بمثابة معيارٍ للراوي، تبيِّن درجته ومقامه بين الرواة، ومنزلته من حيث القبولُ أو الردُّ.

وهذه الألفاظ والأحكام منها ما شاع استعماله عند علماء الجرح والتعديل قديمًا، واتفقوا على المراد منه، ومنها ما اختصَّ به إمام من الأئمَّة، ومنها ما اشترك في استعماله العديد من أئمَّة الجرح والتعديل، ولكن اختلفوا في المراد منه، لأنَّ هذا العلم كان في بداياته – شأن كل العلوم – يحتاج لفترة زمنية حتى تستقرَّ مصطلحاتُه، ولهذا اختلف المراد من بعض المصطلحات بين المتقدمين خاصَّة والمتأخرين، وأحيانًا بين المتقدمين أنفسهم.

والسبيل لبيان مقصد كلِّ إمام من أئمَّة الجرح والتعديل في اصطلاحاتهم، من خلال الاستقراء، وسياقِ حكمهم على الراوي، فمثلًا: تبيَّن بالاستقراء أنَّ أبا حاتمٍ الرازيَّ إذا قال في الراوي: ليس بالقويِّ، يريد بذلك: أنَّ هذا الراوي لم يبلغ درجة القويِّ الثبْت. أمَّا البخاريُّ فإنَّه قد يطلق هذا المصطلحَ ويريد منه أنَّ الراوي ضعيفٌ[1].

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ٨٣.

وتظهر أهمِّيَّة فهم مصطلحات الأئمَّة في باب الجرح والتعديل خاصَّة، في أنَّ فهم المراد من المصطلح يعصم الباحث من الوقوع في الغلط في بيان مقصد الإمام من الجرح والتعديل، وهذا له أثر عظيم في الحكم على الراوي، وبالتالي في بيان درجة الحديث.

كما أنَّ في بيان مراد الأئمَّة من اصطلاحاتهم، وتمييز الخاصِّ منها، صيانةً عن نسبة التناقض في كلامهم، فكثير مما يُظنُّ أنَّه تناقض في أحكام الإمام، أو في أحكامه بجانب أحكام غيره من الأئمَّة يرجع إلى الاختلاف في تحديد المراد من المصطلح؛ ولهذا كان في تحديد مصطلحات الأئمَّة صونٌ من الوقوع في هذا الخلط.

قال السبكي: «وممَّا ينبغي أن يُتفقد عند الجرح أيضًا، حالُ الجارح في الخبرة بمدلولات الألفاظ، فكثيرًا ما رأيتُ مَن يسمع لفظةً، فيفهمها على غير وجهِها، والخبرةُ بمدلولات الألفاظ، ولا سيما الألفاظ العرفيَّة التي تختلف باختلاف عُرف الناس، وتكون في بعض الأزمنة مدحًا، وفي بعض الأزمنة ذمًّا، أمرٌ شديد، لا يدركه إلا فقيهٌ بالعلم»[(١)].

وقد استقرتْ مصطلحاتُ الجرح والتعديل تقريبًا في القرن الرابع الهجريِّ.

إذ جاء ابن أبي حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧هـ) فرتَّب ألفاظ الجرح والتعديل، فجعل ألفاظ الجرح في أربع مراتب، وألفاظَ التعديل كذلك. والعلماءُ بعدَه منهم من تابعه على ذلك، ومنهم من زاد عليه، ومنهم من استدرك عليه، وخالفه في بعض الأشياء.

وإذا كانت المراتب والأوصاف التي ذكرها أئمَّة الجرح والتعديل قد جمعت أهمَّ الألفاظ المتداولةِ في الحكم على الراوي، إلا أنَّها لم تستوعب جميعَ الألفاظ التي أطلقها علماءُ الجرح والتعديل، فعلى الباحثِ إذا أراد أن يُدرك مدلول لفظٍ ما أن يفهمَه من خلال سياق حكمِهم على الراوي، وأن يعتبر مواقع استعمالاتهم لهذا المصطلح.

(١) طبقات الشافعية الكبرى، للسبكي، ٢/ ١٨.

قال الحافظ الذهبي (٧٤٨هـ): «نحن نفتقر إلى تحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبةِ، ثمّ أهمُّ من ذلك أن نعلمَ بالاستقراء التامِّ، عُرْفَ ذلك الإمام الجِهبِذ، واصطلاحَه، ومقاصدَه، بعباراته الكثيرة» [(١)].

وقال السخاويُّ: «مَن نظر كتبَ الرجال، ككتاب ابن أبي حاتم المذكورِ، والكاملِ لابن عديٍّ، والتهذيبِ، وغيرِها، ظفر بألفاظ كثيرة، ولو اعتنى بارعٌ بتتبُّعها، ووَضْعِ كلِّ لفظةٍ بالمرتبة المشابهة لها، مع شَرْح معانيها لغةً واصطلاحًا، لكان حسنًا، ولقد كان شيخنا يلهجُ بذِكْر ذلك، فما تيسَّر، والواقفُ على عبارات القوم، يفهم مقاصدَهم، بما عرف من عباراتهم في غالب الأحوال، وبقرائن ترشد إلى ذلك» [(٢)].

وفي بحثي المقدَّم درستُ مراد أئمَّة الجرح والتعديل من قولهم في الراوي: (مقبولٌ، أو مقبول الحديث، أو مقبول الرواية)[(٣)].

وأنبِّه بدايةً أنَّ لفظ (مقبول) لم يدرجه علماء الجرح والتعديل في أثناء بيانهم لمراتب الجرح والتعديل، بدءًا من ابن أبي حاتمٍ في كتابه الجرح والتعديل، مرورًا بابن الصلاح في مقدمته، والذهبيِّ في ميزان الاعتدال، والعراقيِّ (٨٠٦هـ) في شرح الألفيَّة، ومِن بعدهم السخاويُّ (٩٠٢هـ) في شرح الألفيَّة، ولا أعلم أنَّ أحدًا من الأئمَّة خصَّ هذا اللفظ بالذكر، وأدرجه في بيانه لمراتب الجرح والتعديل إلا ابنَ حجرٍ (٨٥٢هـ) – رحمه اللَّه – في كتابه تقريب التهذيب، وهو اصطلاح خاصٌّ له في كتابه التقريب، إذ بيَّن فيه خلاصة رأيه في الراوي.

---

(١) الموقظة في علم مصطلح الحديث، للذهبي، ٨٢.

(٢) فتح المغيث، للسخاوي، ١/ ٣٦٢.

(٣) وقفتُ على رسالة دكتوراه للدكتورة خلود محمد الحسبان بعنوان: «الراوي المقبول عند ابن حجر ومروياته في الأحاديث المختارة للضياء المقدسي»، إلا أنها رفعت مرتبة الراوي المقبول عند ابن حجر إلى مرتبة راوي الحديث الحسن لذاته. ووقفتُ أيضا على رسالة ماجستير بعنوان: « مصطلح مقبول عند ابن حجر وتطبيقاته على الرواة من الطبقتين الثانية والثالثة ومروياته في كتب السنن الأربعة»، وزعم فيه الباحث أن المراد بالمقبول عند ابن حجر الراوي المجهول. وهو خلاف ما رأيتُه ووصلتُ إليه في بحثي.

ومنهجي في هذا البحث قائمٌ على استقراء أقوال أئمَّة الجرح والتعديل الذين استعملوا هذا اللفظ، بدءًا من الأئمَّة المتقدِّمين، فمن بعدهم إلى أن أصل إلى الحافظ ابن حجرٍ، ثمّ أبين مرادهم من هذا المصطلح من خلال ملاحظة السياق الذي صدر فيه هذا الوصف، والاعتبارِ بأقوالِهم ومواقعِ كلامهم واستعمالِهم لها، ثمّ أُلحق هذا الوصف بمرتبته المناسبة من مراتب الجرح والتعديل بجمعه إلى نظيره.

وذلك من خلال ما نُقل من أقوالهم في تهذيب الكمال للحافظ المزِّيِّ، وتهذيب التهذيب للحافظ ابن حجرٍ العسقلانيِّ، والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لمعرفة اصطلاح الذهبي فيه.

ولأنَّ ابن حجرٍ - رحمه اللَّه تعالى- أولُ من خصَّ هذا الوصف بالدراسة والتفصيل في كتابه تقريب التهذيب، فإنِّي سأقوم أولًا ببحث المسألة عند العلماء قبل ابنِ حجر، بدءًا من المتقدمين، وانتهاءً بالإمام الذهبيِّ، ومن ثمَّ أذكر مراد الحافظ ابن حجر من هذا الوصف كما بيَّنه هو في مقدمة كتابه التقريب، ثمَّ أقارن ما بين اصطلاحه واصطلاح من سبقه لمعرفة الفروق بينهما، وأختم البحث بذكر أهمِّ النتائج التي وصلتُ إليها، وقد قرنتُ بين أحكام الأئمَّة وبين حكم ابن حجر على الراوي نفسِه حتى يَضِح من خلال المقارنة مقصدُ ابن حجر، ومقصدُ مَن سبقه في الراوي المقبول، وألحقتُ بالدراسة جدولًا، أُبيِّن فيه حكم ابن حجر على الرواة المقبولين عند من سبقه من الأئمَّة، لنستنتج من خلال هذا الاستقراء، مقصد الذين سبقوا ابن حجر من الأئمة بالراوي المقبول، واختلافَ اصطلاحات ابن حجر في كتابه التقريب عمَّنْ سبقه من النقَّاد.

المبحث الأول

استعمال العلماء قبل ابن حجر

استخدم العلماء مصطلح (مقبول) على مرِّ العصور، في الحكم على الرواة، وبيان أحوالهم، وأقدمُ استعمال لهذا اللفظ فيما وصلتُ إليه كان في أواخر القرن الثاني الهجري وبداية القرن الثالث.

۞ على لسان **إمام اللغة الأصمعيِّ** (٢١٦هـ): قال أبو بكر القرشيُّ: سمعتُ قومًا يذكرون أبا زيدٍ (سعيد بن أوس بن ثابت) في حلقة الأصمعيِّ، فساعدتهم على ذلك، ثمّ قال الأصمعيُّ: «رأيتُ خلفًا الأحمر في حلقة أبي زيدٍ، وكان أبو زيدٍ كثيرَ السماع من العرب، ثقةً، مقبول الرواية» [(١)].

۞ ومِنْ بعده **محمود بن غيلان** (٢٣٩هـ): قال: «حدثنا محرز بن الوضاح، وكان مقبول القول، ثقةً» [(٢)].

۞ وكذلك **الإمام أحمد بن حنبل** (٢٤١هـ): فقد جاء في ترجمة عبد الرحمن بن إسحاق العامريِّ المدنيِّ، أنَّ أحمد بن حنبل قال عنه: «رجلٌ صالحٌ، أو مقبولٌ». وروى ابنه عبد اللَّه عنه أنّه قال: «صالح الحديث». وقال مرة: «ليس به بأسٌ» [(٣)].

۞ وأيضًا **الإمام أبو حاتم الرازيُّ** (٢٧٧هـ): قال في عمارة بن أكيمة الليثيِّ: «صحيح الحديث، حديثه مقبولٌ» [(٤)].

---

(١) تهذيب الكمال، للمزي، ١٠/ ٣٣٦.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١٠/ ٥٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٦/ ١٢٥.

(٤) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، ٦/ ٣٦٢.

ونلاحظ مِن استعمال مَن سبق أنّهم قرنوا بين المقبول والثقة مرّة، كما عند الأصمعيّ وابن غيلان، وبين المقبول وصالح الحديث كما ورد عن الإمام أحمد.

وصالح الحديث دون الثقة في المرتبة، فهو بمنزلة قولهم: (جيّد الحديث، وشيخٌ حسن الحديث) ونحو ذلك.

ومن علماء القرن الرابع الهجريِّ:

قال **الطحاويُّ** أحمد بن محمد بن سلامة (٣٢١هـ) في سالم بن عبد الواحد المراديِّ: «مقبول الحديث» [١].

وقال **ابن حبَّان** (٣٥٤هـ) في كتابه الثقات في ترجمة يزيد بن كيسان الأسلميِّ: «كان يخطئ ويخالف، لم يفحش خطؤه حتى يُعدل به عن سبيل العدول، ولا أتى من الخلاف بما تنكره القلوب، فهو مقبول الرواية إلا ما يُعلم أنّه أخطأ فيه فحينئذٍ يترك خطؤه كما يترك خطأ غيره من الثقات» [٢].

وقال **أبو أحمد عبد اللَّه بن عديٍّ الجرجانيّ** (٣٦٥هـ) في سهيل بن أبي صالح: «سهيلٌ عندي مقبول الأخبار، ثبتٌ، لا بأس به» [٣].

وقال أيضًا في سعيد بن سالم القدَّاح: «حسن الحديث، وأحاديثه مستقيمةٌ، ورأيتُ الشافعيَّ كثيرَ الرواية عنه، كتب عنه بمكَّة عن ابن جريجٍ والقاسمِ بن معنٍ وغيرهما، وهو عندي صدوقٌ، لا بأس به، مقبول الحديث» [٤].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٣/ ٣٨٣.

(٢) الثقات، لابن حبان، ٧/ ٦٢٨.

(٣) الكامل في الضعفاء لابن عدي، ٣/ ٤٤٩.

(٤) المرجع السابق، ٣/ ٣٩٨.

۞ وقال **الأزديُّ محمَّد بن الحسين** (٣٧٤هـ) في خارجة بن عبد اللَّه بن سليمان: «اختلفوا فيه، ولا بأس به، وحديثه مقبولٌ، كثير المنكر، وهو إلى الصدق أقرب» [١].

ومن استعمالات علماء هذا القرن نرى أنّ الراوي المقبول عندهم لا ينزل عن درجة راوي الحديث الحسن، كما نلاحظ من سياق كلامهم عن الرواة، فالراوي المقبول عندهم هو الراوي الصدوق، ومن لا بأس به، والحسنُ الحديث. وذلك من خلال جمعهم بين تلك الأوصاف ووصف القبول في الراوي الواحد.

◉ ومن علماء القرن الخامس:

۞ **الحاكم أبو عبد اللَّه النيسابوريّ** (٤٠٥هـ) قال في عيسى بن موسى التيميِّ: «ثقةٌ، مقبول القول» [٢].

وقال في عثمان بن حاضرٍ الحميريِّ: «شيخٌ من أهل اليمن مقبولٌ، صدوقٌ» [٣].

وقال في عبد اللَّه بن واقد بن الحارث الحنفيِّ: «فقيهٌ، عالمٌ، صدوقٌ، مقبولٌ» [٤].

وقال أيضًا في أحمد بن يوسف بن خالد المهلَّبيِّ: «أحدُ أئمَّة الحديث، كثيرُ الرحلة، واسعُ الفهم، مقبولٌ عند الأئمَّة في الأقطار» [٥].

۞ و**قال ابنُ عبدِ البرِّ** (٤٦٣هـ) في أبي السائب الأنصاريِّ: «أجْمَعُوا على أنَّه ثقةٌ، مقبولُ النقل» [٦].

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٣/ ٧٠.

(٢) تهذيب الكمال، للمزي، ٢٣/ ٤٠.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ٧/ ٩٨.

(٤) المرجع السابق، ٦/ ٦١.

(٥) تهذيب الكمال، للمزي، ١/ ٥٢٥.

(٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١٢/ ٩٣.

۞ وقال أيضًا عن أبي الزبير محمد بن مسلم: «هو عند أهل العلم مقبول الحديث، حافظ، متقن»[(١)].

۞ وكذا الخطيب البغدادي (٤٦٣هـ) في تاريخ بغداد، فإنه يذكر وصف المقبول في سياق تعديله للمترجَم له وتوثيقه، وكثيرًا ما يستخدمها بمعنى قبول الشهادة عند الحكام[(٢)].

ونلاحظ أنّ هؤلاء الأئمة أيضًا جمعوا بين المقبول والثقة مرَّةً، وبين المقبول والحافظ المتقن، وبين المقبول والصدوق، وهو دون الثقة، مما يدلُّ على أنّ المقبول عندهم شاملٌ لها.

۞ من خلال استعراضنا لأقوال من سبق من العلماء يتبين لنا ما يلي:

١. إنّ لفظ (مقبول) عند هؤلاء الأئمَّة لا يدلُّ على منزلةٍ محدَّدةٍ للراوي كدلالة لفظ (الثقة) على مرتبةٍ، ودلالة لفظ (صدوق) على مرتبةٍ دونها، ودلالة لفظ (صالح الحديث) على مرتبةٍ دونها.

٢. إنّ درجة المقبول واسعةٌ تشمل كلًّا من الراوي الثقة، والراوي الصدوق، والراوي الذي لا بأس به، ونحوها. إلا أنَّها لا تنزل عنها إلى درجة الراوي الضعيف.

ومن الأوصاف التي قرن معها لفظ (مقبول) من النصوص السابقة ما يلي: (ثقةٌ، صحيح الحديث، حافظ، متقن، صدوقٌ، لا بأس به، حسن الحديث، أحاديثه مستقيمة، صالحٌ.

٣. إن استعمال العلماء لمصطلح (مقبول) هو من باب الحكم على الراوي بعد

---

(١) التمهيد، لابن عبد البر، ١٢/ ١٤٤.

(٢) ينظر مثلاً تاريخ بغداد، ٨/ ٨٦، ٨/ ٣٢١، ٨/ ٥٤٦، ١٠/ ٩٠، ١٠/ ٤٨٩، ١٢/ ١٨٥، ١٣/ ١٤٥، ١٣/ ٥٥٣، ١٣/ ٦٠٤.

بيان مرتبته الخاصَّة؛ لإظهار النتيجة العمليَّة من القول فيه، فكأنّهم يقولون: فلانٌ ثقةٌ، فحكمه أنّه مقبولٌ، وفلانٌ صدوقٌ فحكمه القبول. وهذا شيء يأتي بعد بيان منزلته في الجرح والتعديل، فهو أقرب إلى النتيجة العمليَّة منه إلى مجرد الوصف النظريِّ.

٤. المقبول في الرواة كالمقبول من أقسام الحديث، فكما أنّ الحديث المقبول يشمل الصحيح والحسن، فكذا المقبول من الرواة يشمل راويَ الصحيح والحسن.

ولا بد قبل الانتقال إلى رأي الحافظ ابن حجر في كتابه التقريب أن نقف عند الإمام الذهبيِّ (٧٤٨هـ) في كتابه «الكاشف» الذي أعطى فيه حكمًا مستقلًّا في غالب الرواة، هو خلاصةٌ لما قيل في الراوي، وغايةُ ما وصل إليه اجتهادُه، خلافًا لباقي كتبه، التي غالبًا ما يكتفي فيها بذكر آراء من سبقه من أهل الجرح والتعديل.

◉ بعد التتبع وجدت أنّ الذهبيَّ في كتابه الكاشف حكم على ثلاثة رواةٍ فقط بلفظ: (مقبول).

- فقال عن إسحاق بن جعفر بن محمّدٍ الهاشميّ: مقبولٌ[(١)].
- وقال عن إسحاق بن عبيد اللَّه بن أبي مليكة القرشيِّ: مقبولٌ[(٢)].
- وقال عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة الأنصاريِّ: مقبولٌ لم يترك[(٣)].

وسأذكر أهمَّ ما ذُكر في ترجمة هؤلاء الرواة، لنخلص إلى مقصد الذهبيِّ من إطلاق هذا الوصف عليهم دون سواهم، وبالتالي لمعرفة مرادِه من هذا المصطلح.

١ـ أمَّا **إسحاق بن جعفر بن محمَّد**، فقد قال عنه ابنُ معينٍ: «ما أراه كان إلا صدوقًا». وروى له البخاريُّ في جزء القراءة خلف الإمام، وروى له الترمذيُّ

(١) الكاشف، للذهبي، ١/ ٢٣٥.

(٢) المرجع السابق، ١/ ٢٣٧.

(٣) المرجع السابق، ١/ ٢٤٨.

وحسَّن حديثه، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وقال: كان يخطئ، وقال عنه ابنُ حجر: «صدوق» [(١)].

٢ـ وأمَّا إسحاق بن عبيد اللَّه بن أبي مليكة القرشيُّ، فلم يُذكر فيه جرحٌ ولا تعديلٌ، قال عنه ابن حجر: «مجهول الحال» [(٢)].

٣ـ وأمَّا إسماعيل بن عبيد، فقد روى له البخاريُّ في الأدب، وروى له الترمذيُّ وقال عن حديثه: حسنٌ صحيحٌ، وذكره ابن حبَّان في الثقات، وأخرج له في صحيحه، وكذلك الحاكم في مستدركه، وقال عنه ابن حجر: «مقبول» [(٣)].

وإذا تأمَّلْنا حال هؤلاء الرواة نرى أنّه لا يوجد بينهم قاسمٌ مشترك، يجعلهم من نفس المنزلة والمرتبة، فالراوي الأوّل والثالث أحسنُ حالًا من الراوي الثاني المجهول الحال، والذي لم يرد في ترجمته جرحٌ ولا تعديلٌ، خلافًا لهما، إذ يعضدهما العديدُ من المقوِّيات.

ولهذا أقول: ليس للذهبيِّ اصطلاحٌ واضحٌ في الراوي المقبول، في كتابه الكاشف، فلا هو بيَّن مُرادَه منه، وليس في الأمثلة المذكورة ما يصلح أن يُكوِّن رابطًا مشتركًا نستطيع أن نخلص منه إلى حكمٍ يجري على كل الأمثلة التي وقفنا عليها. على أنَّا إذا استثنينا المثال الثاني الذي ذكره الذهبيُّ من رواة المقبول، فإنّ ما بقي من النماذج تتَّفق مع استعمال العلماء السابقينَ له، فيكون شاملًا لما هو فوق الضعيف.

وأما في كتب الذهبيِّ الأخرى سوى الكاشف، فإن الذهبي يتفق مع من سبقه من علماء الجرح والتعديل في إطلاق وصف (مقبول) على رواة الحديث الصحيح والحسن.

---

(١) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢٠٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٠.

(٢) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢١٢، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٢.

(٣) تهذيب التهذيب، لابن حجر، ١/ ٢٧٧، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ١٠٩.

فورد مثلًا في كتابه «ميزان الاعتدال»، في ترجمة أبي بكر القطيعي، أحمد بن جعفر بن حمدان: «صدوق في نفسه، مقبول، تغير قليلًا» ثم نقل عن علماء الحديث الاحتجاجَ به، وتقويتَه[١].

وفي ترجمة عبيد اللَّه بن الحسن العنبري البصري، القاضي، قال: «صدوق، مقبول، لكن تُكُلِّمَ في معتقده ببدعة»، ثمّ ذكر أنّ مسلمًا أخرج له، ووثَّقه النسائيُّ وابنُ سعدٍ[٢].

وقد جاء في مقدمة كتابه «ميزان الاعتدال»: « فأعلى العبارات في الرواة المقبولين: ثبتٌ حُجَّة، وثبتٌ حافظ، وثقةٌ متقن، وثقةٌ ثقة، ثم ثقةٌ، ثم صدوقٌ، ولا بأسَ به، وليس به بأسٌ، ومحلُّه الصدق، وجيِّد الحديث، وصالحُ الحديث، وشيخٌ وسط، وشيخٌ حسن الحديث، وصدوقٌ إنْ شاء الله، وصُوَيْلِح».

فالذهبيُّ عدَّ كلَّ هذه العبارات من ضمن دائرة الراوي المقبول. وهذا يؤيد أنّ الذهبي لم يخرج عن اصطلاح من سبقه في الراوي المقبول، وأنّه يعني به الراويَ الثقة، والراويَ الحسن، والراويَ الصدوق.

(١) ميزان الاعتدال، للذهبي، ١/ ٢٢١، ٢٢٢.

(٢) المرجع السابق، للذهبي، ٥/ ٦.

المبحث الثاني

استعمال الحافظ ابن حجر (٨٥٢هـ)

ثمّ جاء بعد هؤلاء العلماء الحافظُ أحمد بن عليّ بن حجرٍ العسقلانيُّ، في كتابه تقريب التهذيب ليخصَّ مصطلح المقبول بمرتبة خاصَّة بيَّنها في مقدمة كتابه، لها شروطٌ وأوصافٌ محدَّدةٌ، من انطبقتْ عليه صحَّ أن يقال عنه: مقبولٌ.

أوَّل ما يسترعي انتباه الباحث عند النظر في المسألة عند ابن حجر، هو اتساع استخدامه لهذا الحكم مع قلة ذلك عند من تقدَّمه. فقد بلغ عدد الرواة الذين حكم عليهم ابن حجر بالقبول في كتابه قريبًا من ١٥٣٠ راويًا!

وبيَّن الحافظ ابن حجرٍ مراده من قوله: (مقبول) في مقدمة كتابه، حيث قسم مراتب الجرح والتعديل إلى اثنتي عشرة مرتبةً، وسآتي على ذكر هذه المراتب، حتى يَضِح موقع الراوي المقبول عند ابن حجر، قال رحمه الله: «السادسة منها: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ: (مقبول) حيث يتابع، وإلا: فليِّنُ الحديث» [(١)].

فهو يشترط في الراوي المقبول ثلاثة شروطٍ هي:

١. أن يكون الراوي قليل الحديث، فخرج بذلك الراوي كثير الحديث.

٢. أن لا يثبت في الراوي جرحٌ قادحٌ، فيخرج بذلك من ثبت فيه جرحٌ قادحٌ.

٣. أن لا يتفرد الراوي في حديثه، بل يَشرَكه فيه غيره من الرواة، فخرج بذلك

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٩٦. وخير من درس مصطلحات ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب ونقدها محقق الكتاب شيخنا العلامة محمد عوامة، حفظه المولى.

الراوي المتفرِّد برواية الحديث، فقد جعله ابن حجرٍ في منزلة (ليِّن الحديث) إذا توفَّر فيه الشرطان السابقان.

◉ المآخذ على ابن حجرٍ في هذه الشروط:

١. اشترط ابن حجر في الراوي المقبول قلَّة الحديث، ولا مدخل لقلة الحديث وكثرته من حيث هي في الصحة والضعف، فقد يكون الراوي مقلًّا وهو ثقة، وقد يكون أيضًا ضعيفًا، وقد يكون الراوي مكثرًا وهو ثقة، وقد يكون أيضًا ضعيفًا.

ثمّ ما ضابطُ الكثرة والقلَّة؟ وهل يحدَّد بعددٍ معيَّنٍ من الأحاديث، يُفصل به ما بين الراوي المقبول وغيره؟ لم يبيِّن الحافظ ابن حجرٍ شيئًا من ذلك!

٢. إنّ ابن حجرٍ اكتفى في الراوي المقبول ألا يثبت فيه جرحٌ، أمّا الراوي المقبول عند غيره من العلماء فقد لاحظوا فيه ثبوت العدالة والضبط، على أن لا ينزل ضبطه إلى حدِّ الراوي الضعيف.

٣. شرط ابن حجرٍ في الراوي المقبول عدم التفرُّد ووجود المتابع، وهذا الشرط لا يُعرف في مصطلحات علماء الجرح والتعديل عند الحكم على الراوي، وإنَّما يلاحظون التفرُّد وعدمَه حين التطبيق العمليِّ، وحكمهِم على حديثٍ ما بالصحَّة أو الضعف، ولا دخلَ له في باب الجرح والتعديل.

ثمّ ماذا نقول في الراوي الذي تفرَّد ببعض الحديث، وتُوبع في بعضه الآخر، فهل نقول عنه: إنَّه مقبولٌ أم ليِّنٌ؟ هذا أمر مشكل لم يُجِب عنه ابن حجر، ولم يُعرف عند المحدثين مثلُ هذا التردد في الحكم على الراوي بناءً على المتابعة، وإنما يعتبرون المتابعاتِ عند الحكم على الحديث لا الراوي[١].

(١) ينظر مقدمة الشيخ محمد عوامة لكتاب التقريب، ٤٧.

وهذه هي أهم الانتقادات التي وُجِّهتْ للحافظ ابن حجرٍ في اختياره الخاصِّ لمفهوم الراوي المقبول.

ولكي نستبين موقع الراوي المقبول عند ابن حجر، نذكر مراتب التعديل والجرح عنده كما ذكرها في مقدمة كتابه تقريب التهذيب، قال رحمه اللَّه:

«**فأولها**: الصحابة: فأُصرِّح بذلك لشرفهم.

الثانية: من أُكِّد مدحُه: إما بـ «أفعل»، كـ «أوثق الناس»، أو بتكرير الصفة لفظًا: كـ «ثقة ثقة»، أو معنًى: كـ «ثقة حافظ».

الثالثة: من أُفرد بصفة، كثقة، أو متقن، أو ثَبْت، أو عدل.

الرابعة: من قصر عن درجة الثالثة قليلًا، وإليه الإشارةُ بصدوق، أو لا بأس به، أو ليس به بأس.

الخامسة: من قصر عن الرابعة قليلًا، وإليه الإشارة بصدوق سيِّء الحفظ، أو صدوق يهم، أو له أوهام، أو يخطئ، أو تغير بأَخَرَةٍ، ويلتحق بذلك من رُمي بنوع من البدعة، كالتشيع والقدر، والنصب، والإرجاء، والتجهُّم، مع بيان الداعية من غيره.

السادسة: من ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثه من أجله، وإليه الإشارةُ بلفظ: مقبول، حيث يتابع، وإلا فليِّنُ الحديث.

السابعة: من روى عنه أكثر من واحد ولم يوثق، وإليه الإشارةُ بلفظ: مستور، أو مجهول الحال.

الثامنة: من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر، ووُجِد فيه إطلاق الضعف، ولو لم يفسر، وإليه الإشارةُ بلفظ: ضعيف.

التاسعة: من لم يرو عنه غيرُ واحدٍ، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول.

العاشرة: من لم يُوثَّق البتة، وضعف مع ذلك بقادح، وإليه الإشارة: بمتروك، أو متروك الحديث، أو واهي الحديث، أو ساقط.

الحادية عشرة: من اتهم بالكذب.

الثانية عشرة: من أطلق عليه اسم الكذب، والوضع»[(١)].

فعلى هذا فإنّ الحافظ ابن حجرٍ قد أنزل الراويَ المقبولَ في المرتبة السادسة من مراتبه الاثنتي عشرة، فهو دون مرتبة (صدوق سيِّء الحفظ)، وفوق مرتبة (المجهول والمستور)، وعليه فإنّ الراويَ المقبولَ هو دون مرتبة راوي الحديثِ الصحيح والحديثِ الحسن، خلافًا لمن سبقه من نُقَّاد الحديث، فإن الراوي المقبول عندهم بحسب تقسيم ابن حجر في كتابه التقريب، هو من أصحاب المرتبة الثالثة والرابعة، وقد ينزل إلى المرتبة الخامسة، لكنه لا ينزل أبدًا عنها إلى المرتبة السادسة، التي خصَّها ابن حجر للراوي المقبول عنده.

وهذا يدلُّ على أنّ لابن حجر اصطلاحًا خاصًّا بالراوي المقبول، خالف فيه باقي أئمَّة الحديث، وأنّ ما يعدُّه المحدِّثون مقبولًا، هو عند ابن حجر من رواة الحديث الصحيح والحسن، ولا ينطبق حدُّ الراوي المقبول الذي اعتمده ابن حجر في كتابه تقريب التهذيب على الحدِّ الذي مشى عليه مَن سبقه من علماء الحديث.

وهذا يؤكد ما ذكرناه؛ أنّ المصطلحات التي ذكرها ابن حجر في مقدمة كتابه التقريب هي مصطلحات خاصة له في هذا الكتاب، ولا يجوز أن تُعمَّم، ولا أن تُفسَّر أقوال علماء الجرح والتعديل القدامى، بحسب اصطلاحات ابن حجر المحدَثة.

ويؤكد ما ذكرنا، المقارنةُ بين أحكام ابن حجر في كتابه التقريب، وأحكامِه في كتابه فتح الباري، فقد حكم ابن حجر على بعض الرواة في فتح الباري بأنَّهم من مرتبة المقبول، وهما:

قيس بن أبي حازم: قال عنه في الفتح: المعتمد عليه أنّه ثقة ثبت، مقبول الرواية،

(١) تقريب التهذيب، لابن حجر، ٩٦.

وهو من كبار التابعين. ولو رجعنا إلى كتابه التقريب، لوجدناه حكم عليه بأنَّه: ثقة[١].

ومثله راشد الحمَّاني: قال عنه في الفتح: راشد مقبول. وقال عنه في التقريب: صدوق ربما أخطأ[٢].

ففي فتح الباري مشى ابن حجر على مصطلح من سبقه من علماء الجرح والتعديل، وهو أنّ الراوي المقبول، يشمل الراويَ الثقة والراويَ الصدوق.

وبالمقابل فإنّ مجموعة من الرواة الذين عدَّهم ابن حجر في التقريب من مرتبة المقبول، جعلهم في (فتح الباري) في مرتبة الثقة والصدوق ونحوهما، من ذلك[٣]:

- بلال بن مرداس الفزاري: قال عنه في فتح الباري: صدوق لا بأس به[٤].
- شجاع بن الوليد البخاري: قال عنه: ثقة[٥].
- عبد اللَّه بن كثير بن المطلب: قال عنه: ثقة[٦].
- مسلمة بن عبد الملك بن مروان: قال عنه: صدوق[٧].
- معن بن محمد بن معن الغفاري: قال عنه: ثقة[٨].
- يزيد بن أبي كبشة: قال عنه: ثقة[٩].

---

(١) فتح الباري، لابن حجر، ١٠/ ٤٢٠، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ٤٥٦.

(٢) فتح الباري، لابن حجر، ١٢/ ٥، وتقريب التهذيب، لابن حجر، ٢٠٤.

(٣) ينظر في هذا دراسة الأستاذ نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة في كتابه «تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر فى فتح البارى ومقارنة كلامه بما قاله فيهم فى تقريب التهذيب»، ص٦ وما بعدها.

(٤) فتح الباري، لابن حجر، ١١/ ٢٦٣، وينظر تقريب التهذيب ص١٢٩.

(٥) المرجع السابق، ٧/ ٤٥٦، وتقريب التهذيب ص٢٤٦.

(٦) المرجع السابق، ٤/ ٤٢٩، وتقريب التهذيب ص٣١٨.

(٧) المرجع السابق، ١٠/ ٦١٣، وتقريب التهذيب ص٥٣١.

(٨) المرجع السابق، ١/ ٩٤، وتقريب التهذيب ص٥٤٢.

(٩) المرجع السابق، ٦/ ١٣٦، وتقريب التهذيب ص٦٠٤.

- يعقوب بن عاصم بن عروة: قال عنه: ثقة[١].

وكل هؤلاء عند ابن حجر في كتابه التقريب من مرتبة (المقبول)، وهذا يدلُّ بشكل جازم على أنَّ مصطلحات ابن حجر في التقريب لا تتعدَّاه، وأنَّه فيما سوى كتابه التقريب، قد مشى في مصطلح (المقبول) على ما عُهد من علماء الجرح والتعديل في الراوي المقبول، فيُطلقه على الثقة والصدوق وما قاربهما.

جدول يُبيِّن حكم ابن حجر علىٰ الرواة المقبولين
عند من سبقه من المحدثين السابق ذكرهم

الراوي	حكم ابن حجر
أبو السائب الأنصاري	ثقة
أحمد بن يوسف بن خالد المهلبي	حافظ ثقة
إسحاق بن جعفر بن محمد	صدوق
إسحاق بن عبيد اللَّه بن أبي مليكة	مجهول الحال
إسماعيل بن عبيد	مقبول
خارجة بن عبد اللَّه بن سليمان	صدوق له أوهام
سالم بن عبد الواحد المرادي	مقبول
سعيد بن أوس بن ثابت	صدوق له أوهام
سعيد بن سالم القداح	صدوق يهم
سهيل بن أبي صالح	صدوق تغير حفظه بأَخَرَةٍ
عبد الرحمن بن إسحاق العامري	صدوق رُمي بالقدر
عبد اللَّه بن واقد الحنفي	ثقة
عثمان بن حاضر الحميري	صدوق
عمارة بن أكيمة الليثي	ثقة
عيسى بن موسى التيمي	صدوق ربما دلَّس
أبو الزبير محمد بن مسلم	صدوق، إلا أنَّه يُدلِّس
محمود بن غيلان	ثقة
يزيد بن كيسان الأسلمي	صدوق يُخطئ

(١) المرجع السابق، ٨/ ٤٢٢، وتقريب التهذيب ص٦٠٨.

الحكم	التكرار
صدوق	١٠
ثقة	٥
مقبول	٢
مجهول الحال	١

تنبيه:

هناك فرق ينبغي التنبُّه إليه بين قولنا في الراوي: مقبول الحديث، وقولنا: حديثه مقبولٌ. فاللفظ الأول هو وصف للراوي وبيانٌ لمرتبته. وكونُ الراوي مقبولَ الحديث شرطٌ لقبول حديثه، إلا أنَّ هذا الحكم لا يطَّرد دائمًا، فليس كلُّ حديثٍ يرويه الراوي المقبولُ مقبولًا، فقد تَعرِضُ له آفاتٌ تمنع قبوله، لكن الأصل فيه أنَّ حديثه مقبولٌ.

وأما قولنا: حديثه مقبولٌ. فهو وصفٌ لحديث الراوي لا لمرتبته، وهذا الوصف قد يكون لكلِّ حديثه أو لحديثٍ واحدٍ بعينه بعد اعتباره أو اعتبار جميع أحاديثه، وإنَّ قبول حديث الراوي لا يعني أنَّ الراوي في ذاته مقبول، بل قد يكون الراوي في ذاته عند عالم الجرح والتعديل فيه وقفة، ولكن بعد اختبار حديثٍ بعينه أو جملة أحاديثه تبيَّن أنَّها مقبولةٌ لمؤيِّدات بدتْ لهم.

ومن هذا: قولُهم في ترجمة صالح بن نبهان، مولى التوأمة: تغيَّر أخيرًا، فحديث ابن أبي ذئبٍ عنه مقبول لسِنِّه وسماعِه القديم عنه، وأمَّا الثوريُّ فجالسه بعد التغيُّر[(١)].

أيْ: فحديث ابن أبي ذئبٍ عنه مقبولٌ، وأمَّا الثوريُّ فحديثه عنه غير مقبولٍ، مع أنَّ الثوريَّ بذاته إمامُ المؤمنين في الحديث، إلا أنَّ روايته عن صالح بن نبهان خاصَّة مردودةٌ، والآفةُ في ذلك من صالح.

فعلى هذا، قولهم: «**فلانٌ مقبولٌ**»، لا يساوي «**فلانٌ حديثُه مقبولٌ**»، وكذلك قولهم: «**فلانٌ مردودٌ**»، لا يساوي «**فلانٌ حديثه مردودٌ**». فالأوَّل حُكْمٌ على الراوي، خلافًا للثاني الذي هو حُكْمٌ على الحديث.

(١) تهذيب الكمال، ١٣/ ٩٩ - ١٠٢، وتهذيب التهذيب، ٤/ ٤٠٥، ٤٠٦.

نتائج البحث

١- الحكم على الراوي بلفظ: (مقبول) استخدمه الأئمَّةُ منذ العصور المتقدِّمة، على قلَّةٍ في استعمالهم، إلى أن جاء ابنُ حجرٍ فأكثر من استعماله.

٢- استعمل ابن حجر مصطلح (المقبول) للدلالة على مرتبة محددة، خلافًا لسواه من المحدِّثين، فإن استعمالهم لها كان واسعًا لعدة مراتب من مراتب التعديل.

٣- الراوي المقبول قبل الحافظ ابن حجرٍ يشمل راوي الحديث الصحيح والحسن وما قرُب منهما ولا ينزل إلى مرتبة الضعيف. أمَّا ابن حجر فالراوي المقبول عنده نظريًّا دون ذلك، وهو من رواة الحديث الضعيف.

٤- لم يكن للإمام الذهبيِّ مصطلحٌ واضحٌ في المقبول في كتابه الكاشف، مع قلَّة استخدامه لهذا المصطلح.

٥- وافق ابنُ حجر المحدِّثين في المراد بالمقبول في غير كتابه «التقريب».

٦- يجب التمييزُ بين قول العلماء: فلانٌ مقبول الحديث، وقولهم: فلانٌ حديثه مقبولٌ. فالأوَّل حُكْمٌ على الراوي، والثاني حُكْمٌ على حديثه كلِّه أو على حديثٍ بعينه.

التوصية:

إنشاءُ معجمٍ تاريخيٍّ لمصطلحات علم الحديث عامَّة، وألفاظِ الجرح والتعديل خاصَّة، يرصُدُ الكلمةَ في أول ظهورها ونشأتها، وعلى لسانِ مَنْ بدأتْ، ثم يتتبَّعُها في كتب الحديث وعلى ألسنة المحدِّثين، فيتحقَّق بذلك نفعٌ عظيمٌ لهذا العلم الشريف، ويتَّضِح مرادُ الأئمةِ في استعمالاتهم.

المصادر والمراجع

١- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، تحقيق بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ = ٢٠٠٢م.

٢- تجريد أسماء الرواة الذين تكلم فيهم الحافظ ابن حجر في فتح الباري ومقارنة كلامه بما قاله فيهم في تقريب التهذيب: نبيل بن منصور بن يعقوب البصارة، دار الدعوة، الكويت، ط١، ١٩٨٦م.

٣- تهذيب التهذيب: ابن حجر، ط١، دار الفكر في بيروت، ١٤٠٤هـ = ١٩٨٤م.

٤- تهذيب الكمال: المزي، تحقيق بشار عواد معروف، الرسالة في بيروت، ط١، ١٤١٣هـ = ١٩٩٢م.

٥- تقريب التهذيب: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، قابلها وقدم لها: محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ = ١٩٩٩م.

٦- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، تحقيق مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد اللَّه الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.

٧- الثقات: ابن حبان، دار المعارف العثمانية، حيدر آباد - الهند.

٨- الجرح والتعديل: ابن أبي حاتم، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٣٧١هـ = ١٩٥٢م.

٩- طبقات الشافعية الكبرى: السبكي، تاج الدين بن علي، تحقيق محمود الطناحي، وعبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣هـ.

١٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري: ابن حجر العسقلاني، تحقيق محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت.

١١- فتح المغيث شرح ألفية الحديث: السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٢- الكامل في الضعفاء: ابن عدي، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، ط٣، ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م.

١٣- الكاشف: الذهبي، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، الرياض.

١٤- الموقظة في علم مصطلح الحديث: الذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، ط٤، دار البشائر، بيروت، ١٤٠٠هـ.

١٥- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: الذهبي، تحقيق علي محمد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

١٦- النكت على ابن الصلاح: الزركشي، محمد بن جمال، تحقيق زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.

وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟

الحشر : ٧

وقف السنة والتراث النبوي

المملكة العربية السعودية
جدة، حي الخالدية تقاطع التحلية مع الأمير سلطان
مركز صباح، مبنى رقم ٦٣٧٤ الدور الثاني
ص.ب ٢١٤١٤ الرمز البريدي ١٣٩٢١

+966544179454
c4sunan@gmail.com
c4sunah
@c4sunnah

www.alsunan.com

ترسل المراسلات للمجلة على البريد الالكتروني
waqf.journal@gmail.com